أبعد من إيران:
محور الشرّ «صناعة» أميركيَّة بنكهة العولمة

أحمد منيسي

تَشْهد العلاقاتُ الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة منذ أوائل شهر شباط (فبراير) الماضي تدهورًا خطيرًا، لم يكن في نظر الكثيرين متوقَّعًا في هذا التوقيت بالذات. فالحرب التي شنّتها الولاياتُ المتحدةُ ضدّ أفغانستان بدعوى «مكافحة الإرهاب» قد فتحت الطريقَ لاحتمال بدء مرحلة جديدة في العلاقات الثنائيَّة بين البلدين، اللذين توافقتْ أهدافُهما في القضاء على حركة طالبان: الولايات المتحدة بسبب اتهامها هذه الحركةَ بالضلوع في الهجوم على نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر الماضي، وبإيوائها لتنظيم القاعدة الذي وُجِّهتْ إليه تهمةُ تنفيذ هذا الهجوم منذ اللحظة الأولى لوقوعه؛ وإيران بسبب عدائها المستحكم لطالبان. وقد امتدّ هذا التوافق ليَشْمل تعاونًا عسكريّاً بين الطرفين ـ وهو ما اعترف به مؤخَّرًا الرئيسُ الإيرانيُّ السابقُ هاشمي رافسنجاني الذي يَشْغل حاليّاً منصبَ رئيس مجلس تشخيص النظام حين قال إنه لولا مساعدة بلاده للولايات المتحدة لغرقتْ في المستنقع الأفغانيّ.

والواقع أنَّ أحداث ١١ سبتمبر قد خلقتْ مزاجًا عامًا إيرانيّاً مال، وللمرة الأولى منذ قيام الثورة الإسلاميَّة هناك في عام ١٩٧٩، إلى التعاطف مع الولايات المتحدة. وقد تجلّى هذا التعاطف في مؤشِّرات عدة، كان أهمُّها صدورُ البيانات المندِّدة بهذا الهجوم من قبل قمة هرم السلطة في إيران، وخاصةً المرشد الروحيّ للثورة السيد علي خامنئي، فضلاً عن خروج عدة مظاهرات في الشوارع الإيرانيَّة عبّرتْ عن إدانتها لهذه الأحداث وتعاطفها مع الشعب الأمريكيّ.

وعندما تمكنت الولايات المتحدة من إزاحة طالبان عن الحكم، وتم الاتفاقُ على عقد مؤتمر بون في أواخر نوفمبر الماضي لترتيب الوضع الأفغانيّ في مرحلةِ ما بعد طالبان، فسحت الولاياتُ المتحدةُ المجالَ لإيران لكي تشارك بفعاليَّة في رسم مستقبل أفغانستان، من خلال مشاركة إيرانيَّة مكثفة في هذا المؤتمر الذي تم الاتفاقُ فيه على تشكيل حكومة موقّتة يترأسُها حامد قرضاي. وقد أوحى هذا المشهدُ للكثيرين بأنَّ العلاقات الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة ستبدأ صفحة جديدة تنهي أو تخفِّف من حالة العداء التاريخيَّة بين البلدين.

ولكنَّ الأزمة الجديدة التي نشبتْ بين الدولتين وأدت إلى هذا التدهور الحادّ في علاقاتهما جاءت لتنسف كلَّ هذه التوقعات، بل ولتعود بالعلاقات إلى أكثر أوقاتها توترًا منذ عام ١٩٧٩. وقد نشبتْ هذه الأزمة عقب التصريحات المثيرة التي أدلى بها الرئيسُ الأمريكيُّ في خطابه حول «حالة الاتحاد الأمريكيّ» في نهاية يناير الماضي، وفيها وَصَفَ إيرانَ والعراقَ وكوريا الشماليَّةَ بأنها «محور الشرّ،» وهو ما يعني تقسيمًا أميركيّاً للعالم إلى «فسطاطين» أحدهما للخير والآخر للشرّ وفق تعبير أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة. وتلت ذلك تصريحاتٌ مشابهةٌ لبعض قيادات أركانَ الإدارة الأمريكيَّة: فزعم وزير الدفاع دونالد رامسفلد أنه متأكد من أنَّ طهران قد ساعدتْ بعضَ أعضاء تنظيم القاعدة وحلفائهم من مسؤولي حكومة طالبان على الفرار من أفغانستان إلى الأراضي الإيرانيَّة؛ وأكدتْ مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس أنَّ الولايات المتحدة ستركّز جهودها خلال الفترة القادمة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتصدي للدول التي تحاول الحصولَ على تلك الأسلحة ـ وهو ما يعني أنَّ إيران ستكون هدفًا للولايات المتحدة في المرحلة القادمة.

مسيرة متخبّطة: تقارُبٌ وتوتر

كانت الولاياتُ المتحدة قد أطلقتْ عقب الانتخابات البرلمانيَّة الإيرانيَّة الأخيرة في مطلع العام ٢٠٠٠ مبادرتَها الشهيرةَ بشأن تخفيف الحصار الاقتصاديّ الذي تفرضه على إيران. وسبق هذه المبادرةَ وتلاها العديدُ من الإشارات الواضحة والاتصالات غير المباشرة بين الطرفين، إذ اعترفتْ واشنطن للمرة الأولى بدورها في إسقاط حكومة مصدّق، واعتذر الرئيسُ الأمريكيُّ السابق بيل كلينتون عن الممارسات الأمريكيَّة التي ألحقتْ ضررًا بالمصالح

أبعد من إيران:
محور الشرّ «صناعة» أميركيَّة بنكهة العولمة

القوميَّة الإيرانيَّة. وقد أشاعت المبادرةُ الأمريكيَّة الأملَ في تحسن العلاقات، لا بالاستناد إلى ما جاء في المبادرة فحسب، ولكنْ أيضًا بالأخذ في الحسبان عواملَ التغيير التي طالت بنْية العلاقات الأمريكيَّة ـ الإيرانيَّة خلال العامين الأخيرين على وجه التحديد. وأولُ عوامل التغيير هذه: الانفتاحُ المتصاعدُ الذي بدأتْ تَشْهده السياسةُ الإيرانيَّةُ، وكان أهمَّ مؤشراته فوزُ الرئيس محمد خاتمي الكاسحُ بولاية ثانية في الانتخابات التي أُجريتْ في يونيو الماضي، بعد النصر الساحق الذي حققه التيارُ المعتدل في انتخابات مجلس الشورى الإسلاميّ، الأمر الذي بدأ في تشكيل صورة جديدة لإيران على الصعيد الدوليّ مغايرةٍ لصورة إيران النمطيَّة التي بدت عليها خلال العقد الأول لثورتها وحتى رحيل الإمام الخميني في عام ١٩٨٩. وقد شجَّعتْ هذه الصورةُ الجديدةُ الولايات المتحدةَ على انتهاج توجه جديد ناحية إيران.

أما ثاني هذه العوامل فقد تمثَّل في تصاعد ضغط اللوبي الأمريكيّ الساعي إلى إقامة علاقات طبيعيَّة مع إيران، وهو اللوبي الذي يتكون أساسًا من الشركات الأمريكيَّة العملاقة العاملة في مجال النفط.

ثالث هذه العوامل تمثَّل في وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض، وإعادةِ طرح بوش الابن لعقيدة الرئيس الجمهوريّ الأسبق ريتشارد نيكسون، التي تدعو إلى ضرورة الاعتماد على دول إقليميَّة قويَّة لتنفيذ السياسة الكونيَّة الأمريكيَّة. وفي إطار التوجهات الجديدة لإدارة بوش بشأن إعادة النظر في عمليّات الانتشار العسكريّ الأمريكيّ حول العالم، بدا التقاربُ مع إيران وكأنه ضرورة حتميَّة للحفاظ على المصالح الأمريكيَّة في الخليج وقلب آسيا الوسطى، خاصةً منطقة بحر قزوين الغنيَّة بالنفط. وقد رأت الولايات المتحدة أنَّ من شأن هذا التقارب أن يحدّ من تأثير تصاعد التعاون الروسيّ ـ الإيرانيّ الذي امتدّ ليشمل في مرحلة لاحقة كلاً من الصين والهند، على النحو الذي بدا معه أنَّ هذا التحالف قد يتطور في مرحلة تالية ليشكّل تهديدًا للمصالح الأمريكيَّة في آسيا.

أمَّا رابع هذه العوامل فقد تَمثَّل في المرونة التي أبداها الموقفُ الإيرانيُّ تجاه عمليَّة التسوية السلميَّة في الشرق الأوسط بشكل عامّ، والعلاقة مع إسرائيل بشكل خاصّ إثر الانسحاب الإسرائيليّ من جنوب لبنان في أيار (مايو) ٢٠٠٠، والذي أدّى إلى إضعاف المؤثِّرات الإسرائيليَّة على القرار الأمريكيّ بشأن العلاقة مع إيران. إذ تقلصتْ عملياتُ حزب الله ضد إسرائيل وانخفضتْ تبعًا لذلك حدةُ الاحتكاكات المباشرة بين إسرائيل وإيران، والاحتكاكات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة.

بيد أنَّ هذا المشهد الإيجابيّ للعلاقات الأمريكيَّة ـ الإيرانيَّة أخذ يستعيد ذاكرة التوتر بعد قرار مجلس النواب الأمريكيّ في منتصف شهر يوليو الماضي تمديدَ قانون العقوبات ضد إيران الذي كان قد أُقِرَّ في العام ١٩٩٦ لمدة خمس سنوات، بعد أن كان من المفترض أن ينتهيَ سريانُه بعد شهر واحد فقط، أيْ في أغسطس ٢٠٠١. وهذا ما أدّى إلى تدهور في العلاقة بين البلدين، على الرغم من أنَّ قرار التمديد ـ الذي نصّ على معاقبة الشركات الأمريكيَّة التي تَسْتثمر في قطاع البترول والغاز الطبيعيّ الإيرانيّ بأكثر من ٤٠ مليون دولار ـ تضمَّنَ آليَّةً جديدةً تمكّن من إلغاء العقوبات بعد ١٨ شهرًا. ومع الردة التي أصابت علاقات البلدين بدأت الولاياتُ المتحدةُ في إعادة تجديد اتهاماتها التقليديَّة لإيران بدعم الإرهاب والسعي إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل وتطويرها. ووجدتْ واشنطن ما يؤكّد اتهاماتِها هذه المرةَ في تصاعد التعاون العسكريّ بين روسيا وإيران، وقيام حزب الله مع اشتعال الانتفاضة الفلسطينيَّة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ بتنفيذ عدة عمليات في مزارع شبعا اللبنانيَّة المحتلة. وقد أصابت هذه الردةُ الاتجاهاتِ الإيرانيَّةَ الداعيةَ إلى إقامة علاقات طبيعيَّة مع الولايات المتحدة بخيبة أمل كبيرة، بعد أن علَّقتْ هذه الاتجاهاتُ

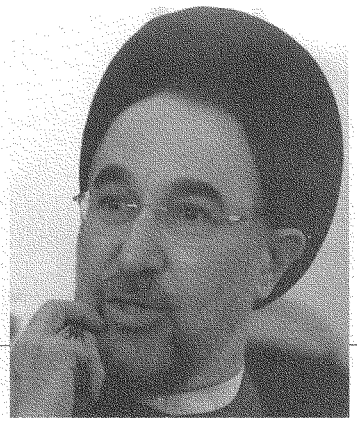

كان أهم مؤشّرات عوامل التغيير في العلاقات الإيرانيّة ـ الأميركيّة قبل خطاب بوش فوز خاتمي بولاية ثانية

آمالَها على وصول بوش الابن إلى السلطة، وانتظرتْ أن يَحْسم الكثيرَ من قضايا السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة التي لم تستطع إدارةُ كلينتون السابقة حسمَها، ومنها قضيَّةُ العلاقة مع إيران.

مناخ الأزمة الجديدة

في تقديري أنه لا يمكن فهمُ الأزمة الأخيرة التي نشبتْ بشكل مفاجئ بين طهران وواشنطن دون النظر إلى عاملين أساسيَّيْن هما: السياقُ العامُّ لطبيعة العلاقات بين الطرفين، وطبيعةُ الدور الإسرائيليّ في تفجير هذه الأزمة نفسها. فعلى الرغم من أنَّ الحرب الأمريكيَّة ضد أفغانستان كانت فرصةً لتطبيع علاقات واشنطن وطهران، فإنَّ التنسيق بين البلدين كان لا بدّ أن يكون مرحليّاً بسبب الفجوة العميقة في رؤية كل منهما وتوجهاتهما المتضادة بشأن معظم القضايا الإقليميَّة والدوليَّة إنْ لم يكن كلّها. أيْ أنَّ هذا التعاون فرضته ظروفٌ موقَّتة تمثلتْ في اتفاق البلديْن على الإطاحة بطالبان. فمن ناحية لم يكن لإيران أن تَعْزل نفسَها عمَّا يدور على الأراضي الأفغانيَّة أو عن المشاركة في صياغة مستقبل أفغانستان بعد طالبان. ومن ناحية أخرى كانت واشنطن تدرك أنْ لا مجال لعزل إيران في هذه القضيَّة بسبب النفوذ الإيرانيّ الواسع في أفغانستان: كما أنَّ من شأن التعاون مع طهران أن يعطي مصداقيَّةً لحملة واشنطن على ما تسميه «الإرهاب» بسبب توجهات النظام السياسيّ الإيرانيّ وبنيته.

والواقع أنَّ الموقف الإيرانيّ تجاه الحرب الأمريكيَّة على أفغانستان كان بالغ الدقة. فعلى الرُّغم من أنَّ إيران ـ الرسميَّة والشعبيَّة ـ سارعتْ إلى إدانة هجوم ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، فإنَّ موقفها إزاء الحرب على أفغانستان كان محكومًا بعدة عوامل متناقضة: فهي كانت مع هدف الإطاحة بطالبان، ولكنَّ ذلك لم يكن يعني بحال أنَّها على استعداد للتضحية بأفغانستان التي تعني لها الكثيرَ سياسيّاً وثقافيّاً وأمنيّاً واقتصاديّاً. ومن ناحية أخرى وجدتْ إيران نفسَها مضطرةً إلى التنسيق مع الولايات المتحدة، عدوِّها اللدودِ الذى يقود هذه الحرب، لأنَّ إيران تَعْلم تمامًا أن مدى حريتها في الحركة على الصعيد العالميّ مرتبط إلى حد كبير بمدى الرضى الأمريكيّ. وعلى صعيد آخر فإنَّ تأييد حكومة الرئيس محمد خاتمي والتيّار المعتدل لهذه الحرب، لو حدث، كان بوسعه أن يفضيَ إلى تفجير الساحة الإيرانيَّة وربما القضاء على مشروع الإصلاح برمته.

في ضوء هذه العوامل المتناقضة كان الموقف الإيرانيّ من هذه الحرب، والذي توافق جزئيّاً مع الموقف الأمريكيّ، مدركًا محدوديَّةَ الفرصة التي وفّرتْها هذه الحربُ لتطوير العلاقات مع أميركا مَخْرجًا لتفادي دخول العلاقات دائرةَ التوتر لاحقًا. ومن المؤكد أنَّ أحداث ١١ سبتمبر قد أضافت المزيدَ من التوتر على الخلافات القائمة بين البلدين؛ فالموقف الإيرانيّ المعقّد لم يُشْبع الغرورَ الأمريكيَّ الذي كان يريد انصياعًا إيرانيّاً كاملاً لرغبات واشنطن. وهكذا قامت الولايات المتحدة لاحقًا بإدراج حزب الله وحركات المقاومة الفلسطينيَّة في قائمة الحركات الإرهابيَّة التي قد يتمّ استهدافُها مباشرةً في وقت لاحق. وركّزت الدعايةُ الأمريكيَّةُ بسبب هول هذه الأحداث على كافة الأصوليّات الإسلاميَّة كمصدر قائم للخطر، لا فرق في ذلك بين نموذج معتدل و آخر متشدد. وأَسْهم في تصعيد الخلافات بين البلدين قلقُ الولايات المتحدة من النشاط الإيرانيّ داخل أفغانستان في مرحلةِ ما بعد طالبان، ومخاوفُ إيران من النوايا الأمريكيَّة في منطقة آسيا الوسطى ومن أن تكون الحربُ الأمريكيَّةُ ضد أفغانستان بدايةً للسيطرة على المنطقة ومن ثم محاصرة إيران من الناحية الشرقيَّة والشماليَّة. وفي تقديري أنه لم يكن مستغربًا، في سياق هذا المشهد للعلاقات الإيرانيَّة الأمريكيَّة، ما جاء في خطاب بوش إزاء إيران ووصفُهُ إياها بأنها إحدى دول محور الشر.

أما في ما يتعلق بالدور الإسرائيليّ في الأزمة، فإنَّ هناك توافقًا أمريكيّاً ـ إسرائيليّاً على أهميَّة توجيه ضربة إلى إيران تحقّق

أبعد من إيران:
محور الشرّ «صناعة» أميركيَّة بنكهة العولمة

حزمةً من الأهداف المشتركة للجانبين، ومنها: الوقف الكامل لبرامج التسلح الإيرانيَّة التي طَورت العديدَ من الأسلحة المتقدمة بفعل الدعم الروسيّ وتحت ضغط التيار الإيرانيّ المتشدِّد؛ وإضعافُ الدعم الإيرانيّ للقضيَّة الفلسطينيَّة ودعمِها لحزب الله لإتاحة المجال لتسوية هذه القضيَّة وفقًا لما تراه واشنطن وتل أبيب. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ إيران تُعتبر عمقًا استراتيجيّاً لسوريا، واضعافُها يُطْلق يدَ إسرائيل في الجولان. ويستند هذا التوافق الأمريكيّ ـ الإسرائيليّ ضد إيران، بالإضافة إلى أسسه التقليديَّة، إلى ما أفرزتْه أحداثُ ١١ سبتمبر من رؤية أمريكيَّة جديدة لمكافحة ما تسميه واشنطن الإرهابَ. وإحدى ركائز هذه الرؤية هي التوجُّهُ الأمريكيُّ إلى تشكيل محور هنديّ ـ تركيّ ـ إسرائيليّ لضربِ ما تعتبره واشنطن حركاتٍ متطرفةً في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وإفادة إسرائيل بضرب حركات المقاومة في فلسطين. وقد نشط اللوبي اليهوديّ في الولايات المتحدة لعرقلة أيّ تطوير للعلاقات الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة على خلفيَّة توافق البلديْن الجزئيّ في الحرب ضد أفغانستان. ومن المؤكد أن إسرائيل قد لعبتْ دورًا كبيرًا في إشعال الأزمة الأخيرة بين البلدين.

حدود التصعيد

في ضوء هذا التصعيد المستمرّ الذي تَشْهده الأزمةُ الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة، فإنَّ التساؤل الملحّ هنا يدور حول ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تُقْدم على ضرب إيران في إطار ما تسميه المرحلة الثانية للحرب ضد الإرهاب أم لا ؟ للإجابة عن هذا التساؤل نقول إنَّ هناك عدة عوامل تدفع إلى إنزال هذه الضربة بإيران. ذلك أنَّ الرئيس بوش في حاجة إلى خلق عدوّ جديد بعد أفغانستان، ومن هذه الزاوية تبدو إيران الأكثرَ جاذبيةً من بين دول محور الشر لتحقيق هذا الهدف الذي يَخْدم الخطةَ الأمريكيَّةَ الراميةَ إلى ترويض الدول الخارجة على النظام العالميّ الجديد الذي تريد الولاياتُ المتحدةُ تكريسَه منذ نهاية عصر الحرب الباردة.

بيد أنَّ البعض يرى أنَّ الحملة الأمريكيَّة الحاليَّة ضد إيران تندرج في إطار دعائيّ أساسًا، وأنها لا تعبِّر عن استراتيجيَّة أمريكيَّة حاليَّة تجاه إيران ـ أيْ أنَّها حملةٌ لمجرد الاستهلاك المحليّ. والواقع أنَّ هناك العديد من الاعتبارات التي تؤكّد الرؤيةَ الأخيرة، إذ إنَّ استهداف إيران لا يبدو أولويّةً أمريكيَّةً في الوقت الراهن. كما أنَّ تكلفة استهدافها لن تكون سهلةً على صُعُد متعددة. فلدى إيران قدرةٌ على إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكيَّة في المنطقة، وخاصةً في الخليج العربيّ. ثم إنَّ إقدام الولايات المتحدة على ضرب إيران سيُفْقد واشنطن المصداقيَّة في الحرب التي أعلنتها ضد الإرهاب، على الأقل لأنَّ هذا التصعيد الأمريكيّ يأتي في وقت تشيد فيه الأممُ المتحدةُ بالجهود الإيرانيَّة لمكافحة الإرهاب. وبعبارة أخرى فإنَّ الولايات المتحدة تَهْدف من وراء حملتها على إيران إلى ابتزازها وتحجيم نفوذها في المنطقة، لا إلى مواجهتها في الوقت الراهن. فالولايات المتحدة تشنّ هذه الحرب الكلاميَّة ضد إيران من أجل إعادة فرض طوق العزلة عليها، بعد أن تمكنت السياسةُ الخارجيَّةُ الإيرانيَّةُ في ظلّ تنامي التيار المعتدل من الانفتاح على العالم. كما أنَّ واشنطن تسعى إلى تغطية فشلها في القبض على قادة تنظيم القاعدة وحركة طالبان، الأمر الذي يوحي بأنَّ هذه الحرب الكلاميَّة قد تهدأ قريبًا.

لكنَّ ذلك لا يعني أنَّ في وسع البلدين تطويرَ علاقاتهما أبعدَ ممَّا هو قائم حاليّاً. كما أنَّ إيران تظلّ هدفًا مؤجَّلاً للولايات المتحدة. ويَدْعم هذا القولَ تلك التناقضاتُ العميقةُ بين الطرفين، وكلُّها تشير إلى أنَّ إمكانيات التلاقي الإستراتيجيّ بين البلدين وهمٌ حقيقيٌّ. كما أنَّ السهام الأمريكيَّة سوف تصوَّب إلى مجموعة الدول ذات النظم السياسيَّة المبنيَّة على أسس أيديولوجيَّة، وإيران إحدى هذه الدول.

إيران تُعتبر عمقًا استراتيجيًا لسوريا، وإضعافها يَطلق يدَ إسرائيل في الجولان

أيّ مستقبل؟

والسؤال المطروح الآن هو: هل يمكن تصوُّر سيناريو آخر لتطور العلاقات الإيرانيَّة ـ الأمريكيَّة في المدى البعيد مخالفٍ لمنطق الصدام الحتمي؟ المؤكّد أنّ الأزمة الأخيرة التي اندلعتْ بين الطرفين سوف تُحْبط الجهودَ الحثيثةَ التي بذلها الرئيس محمد خاتمي إبّان ولايته الأولى لإذابة الجليد المتراكم بين البلدين، ولاسيَّما أنَّ التيار المتشدد الذي يتقاسم الساحةَ السياسيَّةَ مع المعتدلين في إيران يَرْفض من الأصل مبدأ فتح ملفّ العلاقات مع أمريكا إذا لم يحدث تغيرٌ جوهريٌّ في الرؤية الأمريكيَّة تجاه إيران، وسيتخذ هذا التيار من هذه الأزمة حجةً قويَّةً لتدعيم موقفه، على الرغم من أنَّه سبق أن غضَّ الطرفَ عن التعاون الإيرانيّ ـ الأمريكيّ الجزئيّ في الحرب ضد أفغانستان انطلاقًا من مصالح قوميَّة. على هذا النحو يبدو مستقبلُ العلاقات الأمريكيَّة ـ الإيرانيَّة في المدى القريب مرشَّحًا للدخول إلى حالة الجمود، إنْ لم تُضَفْ إليه عواملُ توترٍ جديدةٌ. وفي هذا الإطار نشير إلى أنَّ المزيد من الزيت سيُصبّ على النار المشتعلة بين البلدين بسبب التقرير السرّيّ الذي أعده البنتاغون وتمّ الكشفُ عنه أوائلَ مارس الماضي ٢٠٠٢، وجاء فيه أنَّ إيران هي إحدى الدول المهدَّدة بتوجيه الأسلحة النوويَّة الأمريكيَّة ضدها. ومن غير المتوقع أن تُقْدم إيران على اتِّخاذ إجراءٍ ما من شأنه دفعُ العلاقات إلى وضع أفضل بعد أن كان التيارُ المعتدلُ مستعدّاً للإقدام على خطوة من هذا النوع. ويضع ذلك الكرةَ مجدَّدًا في الملعب الأمريكيّ. وهكذا ارتدّت الولاياتُ المتحدة بعلاقاتها بإيران إلى نقطة التوتر مرةً أخرى، وعلى واشنطن الآن إذا أرادت دفعَ العلاقات إلى وضع أفضل أن تُقدِّم مبادرةً سياسيَّةً جديدةً كتلك التي أطلقتْها عقب الانتخابات البرلمانيَّة الأخيرة في إيران.

والواقع أنَّ قضيَّة رفع الحصار الذي تفرضه الولاياتُ المتحدةُ على إيران ليست مربط الفرس في تأسيس علاقات جديدة قويَّة بين الطرفين. فالمبادرة الأمريكيَّة المطلوبة لتحقيق مثل هذا النوع من العلاقات لا بدّ أن تنطلق من مبدإ احترام دور إيران كقوة إقليميَّة لها أولويّاتُها المشروعةُ في المنطقة، وتصرّ إيران على أن تقوم علاقاتُها مع الولايات المتحدة على مبدإ التكافؤ. وعلى هذه المبادرة أن تلبي المطالبَ الإيرانيَّةَ الأساسيَّةَ تجاه الولايات المتحدة، ومنها: تحريرُ الأموال الإيرانيَّة المجمَّدة في البنوك الأمريكيَّة منذ سقوط الشاه؛ وشطبُ إيران من قائمة الدول التي تتهمها الولاياتُ المتحدةُ بالإرهاب؛ وتعهُّدُ واشنطن بعدم التدخل في شؤون إيران الداخليَّة؛ إضافةً بالطبع إلى إلغاء الحصار.

والحقّ أنَّ هناك ضغوطًا على الولايات المتحدة لتقديم مبادرة كهذه من قبل إدارة بوش شخصيّاً التي عارضتْ تمديدَ قانون العقوبات، وضغوطًا مماثلةً من لوبي الشركات الأمريكيَّة العاملة في مجال النفط بإيران. ولكنّ هناك في المقابل رؤيةً أمريكيَّةً أخرى متشددة تَرْفض تقديمَ أيَّة تنازلات من هذا النوع لإيران انطلاقًا من أنَّ إيران تدعم الإرهاب وتعارض التسوية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنَّ الأسباب التي بُنيتْ عليها هذه الرؤيةُ المتشدِّدةُ قد أصبحتْ جزءًا من الماضي، فإنَّ أصحابها مازالوا يتمسكون بها، مبرِّرين ذلك بأنَّ اتِّساع مساحة الاعتدال في الساحة السياسيَّة الإيرانيَّة لا يعني حدوثَ تحوُّلٍ في بنية النظام السياسيّ الإيرانيّ نفسه وأطره الأيديولوجيَّة.

وعليه، ففي ظل ثبات أسس السياسة الخارجيَّة الإيرانيَّة، وعدم ميل إيران إلى تقديم تنازلات من النوع الذي يطالبها به المتشددون، بما فيها تغييرُ جوهر النظام الإسلاميّ نفسه، فإنَّ تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين يظلّ مشكلة حقيقيَّة. المعضلة إذن، تكمن، في أنَّ الدولتين تحتاجان إلى خلق صيغة لعلاقاتهما المشتركة في المدى القريب تجنِّبُ الطرفين منطقَ المواجهة الحتميَّة في المستقبل البعيد.

أحمد منيسي

منسّق برنامج الدراسات الخليجيَّة في مركز الدراسات السياسيَّة والإستراتيجيَّة بالأهرام.